استراتيجية للحد من كلفة النزاعات العشائرية

"مقترح مشروع استراتيجي"

د. خلدون جبار عبود

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

تعد مشكلة النزاعات العشائرية من المشكلات ذات التأثير الكبير على الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي وتنتج عن هذه النزاعات كلف اجتماعية واقتصادية تثقل كاهل الفرد والجماعة ومختلف المؤسسات في الدولة، تتباين هذه النزاعات ما بين نزاعات تخص الافراد من ابناء العشائر وما بين الجماعات التي تصل الى حد خلق توترات يذهب ضحيتها الكثير من الافراد بين القتل والاصابات الجسدية المسببة للعاهات المستديمة، فضلاً عن الاموال والموارد الاقتصادية والتهجير وفقدان العمل والمطاردة للفرد واسرته في احايين كثيرة.

وتخلق هذه النزاعات حالة من الفوضى والتهديد الامني وتقويض فرص الحياة الآمنة والمسالمة، كما تهدد فرص بناء البلد، فوجود التهديد امام الاستثمار وحرية العمل امام الشركات والمستثمرين يجعل من البلد مكانًا غير ملائم للعمل ويخلق بيئة طاردة للاستثمار، كما اصبحت هناك مهنًا واعمالًا تجد صعوبة في ممارسة اعمالها وتعاني من مخاطر الاصطدام مع محركات النزاعات العشائرية من خلال اعمالهم كما في مهن الطب والتدريس والخدمات العام وغيرها من الاعمال، كما ان هناك جهود حكومية خدمية تواجه نفس العائق في تنفيذ مشاريعها الخدمية والعمرانية في المدن، لقد اصبحت هذه النزاعات مصدر قلق تؤرق حتى رجال العشائر لكثرتها ولتنوع مصادرها.

فقد اصبحت حتى القضايا التي لا عهد للعشائر بها مصدر للنزاع كالنشر في الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والاعمال التجارية والمضاربة بالأموال والسندات المالية الكبيرة والاعمال التجارية التي تعتمد على تشغيل الاموال والاقراض الربوي وغيرها من الاعمال التي تكون في المحصلة تبعاتها ذات اثر كبير يمس وحدة وحياة الجماعة القرابية في العشيرة، وان الكلف الباهظة التي تتركها هذه النزاعات جعلت من البعض امام تهديد حقيقي سواء كان ضمن المجموعة القرابية او على المستوى الفردي، وقد تشكل مستقبلاً خطرًا حقيقيًا حتى على الدولة ومؤسساتها في حال استمرارها وتنوعها وتكرار شواهدها امام الفرد العراقي لتضيف له عبء جديدًا فوق اعبائه الحياتية الاخرى.

وامام هذه التحديات لابد من وجود حلول ومشاريع خطط تتناول هذه المشكلة الاجتماعية، لذا نضع مقترحًا لعمل استراتيجية تحد من اثار هذه المشكلة ومختلف تبعاتها وتداعياتها على ديمومة الوضع الامني في المجتمع، وعند الشروع برسم الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالنزاعات العشائرية لابد من وجود تصورات مسبقة للحالة الاجتماعية العراقية ويتحدد هذا الفهم من خلال استعراض اهم المؤشرات الاجتماعية التي تساعد في تطبيق هذه الخطط، ويمكن تحديد اهم هذه المؤشرات بالشكل الاتي:

1- فهم طبيعة المجتمع العراقي والخصوصية الثقافية لهُ، وكل ما يتعلق بالجانب العشائري من انساب وقبائل وقوانين وقواعد عرفية.

2- الاحاطة بأكثر المناطق التي تكثر فيها النزاعات العشائرية او المناطق التي تتوالى فيها النزاعات العشائرية ومعرفة اسباب توطنها.

3- معرفة الاسباب الحقيقية التي تدعو الى التمسك بالجانب العشائري لحلحلة النزاعات القائمة بين الافراد.

4- تحديد اكثر المشكلات الاجتماعية والقضايا الجنائية التي تدفع العشائر الى التشدد في عقوباتها العشائرية وفي مطالباتها المالية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

5- معرفة نقاط الالتقاء بين القواعد العرفية والجانب الشرعي الديني وقواعد القانون الرسمي.
6- تكليف فريق من الباحثين لقياس هذه المؤشرات من خلال مقابلات واستبانات موضوعة بدقة، تشمل جميع المناطق التي يكون حدوث النزاعات العشائرية فيها وارد ومرجح.
7- توفير قاعدة من البيانات امام المتخصصين تحوي التكرار الدوري للنزاعات ومثيريها، إضافة الى الكيفية التي تمت بها انهاء تلك النزاعات.
8- معرفة اكثر الجهات العشائرية التي تعارض او تمانع تدخل الجهات الرسمية في حلحلة النزاعات العشائرية ومعرفة اسباب رفضها واحجامها عن الدولة.

الاهداف:

1- الحد من النزاعات العشائرية في المدن العراقية ومنها محافظة بغداد العاصمة.
2- تقليل الكلف الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها الفرد العراقي والعشائر العراقية ومؤسسات الدولة.
3- المحافظة على الامن والاستقرار والسلم الاجتماعي في المدن العراقية.
4- توفير البيئة الامنة للعمل والاستثمار داخل المدن العراقية.
5- المشاركة من قبل كافة المؤسسات في ايجاد الحلول الناجعة والاسهام في هذه الحلول كأطراف ساندة وموجهة.

الآليات:

اولاً : الجانب التشريعي

يأخذ الجانب التشريعي على عاتقه وضع التشريعات والقوانين تجاه القضايا التي تسير امور الحياة في البلد بمختلف مفاصل الدولة العراقية، لذا لابد من وضع حزمة من القوانين التي تسهم في وضع المسار الصحيح لتسيير الوضع الاجتماعي والامني في البلد ومنها:

1- ضرورة تعديل بعض القوانين الخاصة بالقضايا الجنائية لتكون اكثر صرامة في محاسبة المرتكبين للاعتداءات الواقعة على الافراد وعلى موظفي الدولة من اطباء ومعلمين وموظفي المؤسسات الخدمية وغيرها، والعمل على مبدأ التعويض في قرارات القضاء بما يلائم الحدث والظروف الاجتماعية لطرفي النزاع، كما لا بد من تشريع قوانين تحد من حيازة السلاح ، وتشريع قوانين تحد من عملية التنازل عن الحق الشخصي في بعض القضايا، حتى تكون عقوبة القضاء الرسمي رادعة ومؤثرة في الحد من الجريمة.
2- تشريع قانون يعطي لمديرية شؤون العشائر دورًا وصلاحيات اكبر في عملها الخاص مع العشائر العراقية لتكون مديرية عامة تمتلك القرار والقدرة في انجاز المهام الموكلة اليها
3- تشريع قانون يحد من استيراد واستخدام العجلات (الدرجات النارية، الستوتة، التكتك) داخل الشوارع العامة في مدينة بغداد وجعل وجودها حصراً في المناطق الداخلية ويكون عددها مناسباً مع قابلية البنى التحتية للمدن.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

4- وضع قوانين تجرم النشر المستمر للمظاهر العسكرية ذات الطابع العشائري في وسائل التواصل الاجتماعي، كما لابد من تشديد العقوبات على الافراد الذين يقدمون محتوى يثير المشكلات العشائرية عن طريق الإساءات الاخلاقية من شتم وقذف وغيرها.

ثانياً : الجانب التنفيذي

1-اعداد لائحة بدعاوى وقضايا جنائية لا يتدخل العرف فيها ويجري ذلك بالاتفاق مع شيوخ عشائر العموم ووزارة الداخلية، منها: قضايا حوادث السيارات والعجلات المختلفة، الاعتداءات على المؤسسات، القضايا التجارية، السرقات، بعض القضايا الاخلاقية، قضايا الارهاب والتي تكون العقوبة القانونية اشد من العقوبة العرفية.

2- التعاون بين الاجهزة الامنية المختلفة في حالات نشوب النزاعات العشائري، مع التركيز على القاء القبض على مثيري النزاعات من الجناة، لتهدئة اطراف النزاع من المجنى عليهم وتقويض حلقة النزاع .

3- وضع خطوط اتصال مباشرة مع مديرية شرطة شؤون العشائر او الجهات الامنية الاخرى وبين زعماء او وجهاء العشائر للتبليغ عن حالات النزاعات.

4- منع قيادة السيارات ومختلف العجلات الثنائية والثلاثية العجلات من قبل المراهقين او من هم دون سن الثامنة عشر وليس لديهم اجازة سياقة، ويتم ذلك بالإعلان عن قرارات مديريات المرور، ووضع جزاءات لمخالفي هذه القرارات تكون ادناها الغرامات واعلاها الحجز ومصادرة المركبات.

5- التفتيش عن السلاح ووضع ضوابط صارمة للاستخدام، ويكون حصراً السلاح الخفيف ويمنع استصحابه في الاماكن العامة ويكون فقط داخل المنازل، كما يجب وضع جزاءات مؤثرة على المخالفين لهذه الضوابط.

6- متابعة المقاهي والاماكن الترفيهية غير المرخصة والتي تكون بيئة حاضنة للجرائم وانحراف الاحداث.

7- توفير فرص عمل للشباب والحد من الفقر الموجود في المدن.

8- توسيع المدن السكنية في محافظة بغداد ومعالجة الاكتظاظ السكاني، توفير المرافق الخدمية والاماكن الترفيهية للشباب والاسر العراقية.

9- متابعة المرتزقين على زرع الفتن والمشكلات بين ابناء العشائر، وتوجيه الإنذارات القانونية من خلال التعهدات امام مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية.

ثالثاً : الجانب العشائري

1- عقد المؤتمرات والندوات بين الشيوخ العموم للعشائر العراقية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والمؤسسات الامنية الاخرى ورجال الدين من اجل وضع سانية عامة بين العشائر، وترك موضوع السانية الداخلية للعشيرة ذاتها مع افرادها.

2- فرز العناصر المسيئة في العشيرة ممن يدعي المشيخة او الشيوخ المأجورين امام وزارة الداخلية لمعرفة الطارئين على الشأن العشائري والتعامل معهم.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

3- منع مثيري النزاعات وحملة السلاح من التصرفات غير المسؤولة وجعل زعيم العشيرة هو صاحب القرار في اتخاذ التدابير العشائرية اثناء الخصومات مع العشائر الأخرى.
4- ابلاغ زعماء العشائر لأبناء عشائرهم بالتعليمات والقرارات المستحدثة في النزاعات العشائرية بشكل دوري.
5- طرد العناصر المسيئة من مظلة العشيرة وعدم توفير حماية عشائرية لهم في تجاوزاتهم على ابناء العشائر الاخرى.
6- عزل القضايا التي ترهق ابناء العشيرة مالياً واجتماعياً عن المطالبات العشائرية وجعلها بيد القضاء الرسمي للدولة.

رابعاً: الجانب الديني

1- ابراز الجانب الديني الخاص بالأحكام الشرعية التي ينص عليها الدين حول القضايا التي تشكل مادة للنزاعات العشائرية عن طريق:
أ. استعراض الاحكام الشرعية الخاصة لجميع فروع القضايا الجنائية امام الجمهور عن طريق الخطب التوعوية في المناسبات الدينية وفي المحافل العامة.
ب. وضع برامج اعلامية ذات صبغة دينية توجه وتركز نقاط الخلاف بين الشرع والعرف العشائري.
ت. تكثيف التواصل المستمر بين الدعاة الدينين ورجال العشائر لبحث مواضيع النزاعات العشائرية.
ث. نشر المطبوعات من الكتب والفتاوى الخاصة بالقضايا العشائرية امام الجمهور.

خامساً: الجانب الاعلامي

1- تكثيف البرامج الاعلامية الحوارية بين شخصيات عشائرية وشخصيات حكومية تنفيذية تصب في مناقشة القضايا العشائرية.
2- انتاج مادة اعلامية درامية تراكز على قضايا النزاعات العشائرية والسلبيات لبعض الاحكام والاعراف غير المتوافقة مع روح العصر وطبيعة المجتمع.
3- دعم المنشورات والمطبوعات الفكرية التي تبحث في شؤون العشائر ومشكلاتها.
4- توجيه البرامج الاخبارية لعمل لقاءات وتقارير اخبارية عن ضحايا النزاعات وخلق رأي عام محلي مضاد للخلافات والنزاعات العشائرية.
5- بيان اضرار الكلف الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة امام الاعلام.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة